**06 جوان 2022**

# 5 أشهر دون أوامر ترتيبية لتفعيل قانون المالية

في إطار برنامج "اقتصادنا أولا"، يواصل **المعهد العربي لرؤساء المؤسسات**، متابعة مدى مدى التزام الحكومة بالإجراءات والأحكام، التي تهم المواطن والمؤسسة، والواردة في قانون قانون المالية، من خلال إصدار مذكرة تحت عنوان "قانون مالية دون أوامر ترتيبية"، في شهر شهر مارس 2022، ومذكرة بعنوان متابعة مدى التزام الحكومة بالإجراءات والأحكام الواردة الواردة في قانون المالية، في شهر أفريل 2022.

ومن بين 12 أمرا ترتيبيا، لتفعيل الإجراءات الواردة في قانون المالية لسنة 2022، لم يتم يتم نشر أي منها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، رغم المصادقة بتاريخ 14 أفريل 2022، 2022، على أمر رئاسي، وفي 14 ماي 2022، على 3 أوامر رئاسية أخرى، خاصة بقانون المالية لسنة 2022، في اجتماعات مجلس وزارية.

| العدد الجملي للأوامر التي لم يتم تفعيلها | أوامر تم تفعيلها خلال شهر مارس | أوامر تم تفعيلها خلال شهر أفريل | أوامر تم تفعيلها خلال شهر ماي | أوامر لم يتم تفعيلها إلى الآن |
|---|---|---|---|---|
| 12 | 0 | 0 | 0 | 12 أمرا |

قائمة ا لـ 12 أمرا التي يتم متابعتها شهريا.

| الأوامر والقرارات | مارس | أفريل | ماي | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| إحداث صندوق خاص، "صندوق دعم لشراكة بين بين القطاع العام والقطاع | ✗ | ✗ | ✗ | صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 أفريل 2022، على مشروع أمر رئاسي يتعلق بضبط تنظيم وصلاحيات |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **والقطاع الخاص".** | | | | وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.<br>ولم يتم إلى حد الآن إبرام الاتفاقية بين الهيئة العامة للشراكة بين القطاع القطاع العام والقطاع الخاص، ووزيرة ووزيرة المالية، للصرف في "صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لكي تتولى رئيسة الحكومة الإذن بالدفع لمصاريف لمصاريف الصندوق. |
| **إجراءات لفائدة المؤسسات المؤسسات لسياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية** | ✖ | ✖ | ✖ | صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 ماي ماي 2022، على مشروع أمر رئاسي رئاسي يتعلق بضبط شروط وإجراءات وإجراءات إسناد امتياز تكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني القانوني لضمان الاجتماعي لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية، المنصوص عليه عليه بالفصل 61 من المرسوم عدد 21 21 لسنة 2021، المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. |
| **تكفّل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار، ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية، لفائدة** | ✖ | ✖ | ✖ | صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 ماي ماي 2022، على مشروع أمر رئاسي رئاسي يتعلق بضبط شروط وإجراءات وإجراءات الانتفاع بامتياز تكفّل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **المؤسسات الصغرى والمتوسطة** | | | | على قروض وتمويلات الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. |
| **ترشيد منح الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة للأعمال والقطع والمواد المستعملة في الفلاحة والصيد البحري** | ✖ | ✖ | ✖ | صادق مجلس الوزراء بتاريخ 14 ماي 2022، على مشروع أمر رئاسي رئاسي يتعلق بضبط قائمتي الأجزاء والقطع المفصلة والتوابع والمواد المستعملة في التصليح أو الصيانة أو أو الداخلة في تركيب الأجهزة والآلات الفلاحية وسفن ومراكب الصيد الصيد البحري المنتفعة بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة عند التوريد والصنع محليا وشروط وإجراءات الانتفاع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة. |
| **برنامج خصوصي للإحالة للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية.** | ✖ | ✖ | ✖ | لم يتم بعد تفعيل البرنامج، وفي آخر اجتماع لمجلس الوزراء بتاريخ 29 ماي 2022، تم التداول بخصوص دخول برنامج الإحالة المبكرة على التقاعد حيز النفاذ بالتنسيق مع برنامج إعادة توظيف الموظفين العموميين. |
| **تسوية الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين بعنوان المداخيل والأرباح** | ✖ | ✖ | ✖ | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| والأرباح المتأتية من أنشطة غير مصرح بها. | | | | |
| حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة. | ✗ | ✗ | ✗ | |
| اعتماد الوسائل الإلكترونية لإعداد شهائد الخصم من المورد. | ✗ | ✗ | ✗ | |
| إحداث خطّ تمويل لفائدة أصحاب المشاريع والمهن والمهن الصغى. | ✗ | ✗ | ✗ | |
| إحداث خطّ لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. | ✗ | ✗ | ✗ | |
| إحداث حساب خاص في الخزينة "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي". | ✗ | ✗ | ✗ | |
| تحسين رقمنة الخدمات الإدارية وتطوير طرق تأدية النفقات العمومية | ✗ | ✗ | ✗ | |